CD/PV.255
3 April 1984
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الثلاثاء ٣ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ج • دهانابالا (سري لانكا)

GE.84-61465

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف• ل • اسرائيليان
	السيد ب• ب• بروكوفييف
	السيد د • م • تيمربابيف
	السيد ج • ف• بيردينيكوف
	السيد ف• ى• سكوموروخين
	السيد س• ف• كوهيش
	السيد ج • ف• انتسيفيروف
اثيوبيا	السيد ف • جوهانز
الأرجنتين	السيد خ • كاراساليس
	السيد ڤارسيا موريتان
	السيد ر• فيللامبروسا
استراليا	السيد ر• بتلر
	السيد ر• روو
	السيد ج • كورتني
المانيا (جمهورية — الاتحادية)	السيد هـ• فيغينر
	السيد و• أ • فون دن هافن
	السيد ف• البى
	السيد ڤرافبفايل
اندونيسيا	السيد اندراجاتي
	السيد هاريوهاتارام
ايران (جمهورية — الاسلامية)	السيد زهيرنيا
ايطاليا	السيد م• أليسي
	السيد م• بافيزى
	السيد ل • فيرارى برافو
	السيد ب• كابراس
باكستان	السيد ك• نياز
البرازيل	السيد س• أ • دى سوزا أى سيلفا
	السيد س• دى كيروز داورته
بلجيكا	السيد دوباس
	السيد ج • نوارفاليس
بلغاريا	السيد ك• براموف
	السيد ن• ميخايلوف

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بورما	السيد أو مونغ مونغ جي
	السيد أو بي ثين تين
	السيد أو ثان تون
بولندا	السيد س. توربانسكي
	السيد ج. زيمبينسكي
	السيد ى. سيالوفيتش
	السيد ت. ستروبواس
بيرو	السيد ب. كانوك
تشيكوسلوفاكيا	السيد أ. سيما
	السيد ج. ماتوشيك
الجزائر	السيد م. ولد رويس
	السيد أ. طفار
	السيد أ. بوبازين
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد هـ. روزه
	السيد هـ. ثيليكه
	السيد ف. سابانز
	السيد ى. دمبسكي
رومانيا	السيد أ. داتكو
	السيد ت. ماليسكانو
	السيد ب. بالويو
	السيد أ. كريتو
	السيد أ. بوبسكو
زائير	السيدة أ. ايساكي كابييا
سرى لانكا	السيد ج. دهانابالا
	السيد هـ. م. ج. س. باليهاكارا
	السيد ب. كارياواسام
السويد	السيد ر. أكيوس
	السيدة أ. بونير
	السيدة ج. يونانغ
	السيدة أ. براكنهايلم
	السيد ج. بارفيتس
الصين	السيد كيان جيادونغ
	السيدة وانغ زهيون
	السيد ليانغ دفنغ

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الصين (تابع)	السيد لين شينغ
	السيد سود كايمنغ
	السيد زهانغ وايدونغ
فرنسا	السيد ف. د ى لا فورس
	السيد هـ. ريني
	السيد ج. مونتاسييه
فنزويلا	السيد آو. فارسيا فارسيا
كندا	السيد ج. ر. سكينر
	السيد ر. ج. روشون
كوبا	السيد أ. ف. فونساليس بيريس
كينيا	
مصر	الآنسة و. بسيم
المغرب	السيد ع. الصقلي
	السيد أ. هلال
المكسيك	السيد أ. فارسيا روبليس
	السيد ب. ماسيدو ريبا
	السيدة فونساليس أى رينيرو
المملكة المتحدة	السيد ل. ج. ميدلتون
	السيد د. أ. سلين
منغوليا	السيد د. اردمبيلغ
	السيد س. أو. بولد
نيجيريا	السيد ل. أ. اكيندييلي
الهند	السيد س. كانت شارما
هنغاريا	السيد ف. فايدا
	السيد ت. توث
هولندا	السيد ى. راماكر
	السيد ر. ج. اكيرمان
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل. ج. فيلدز
	السيد ن. كلاين
	السيد ن. كاريرا
	السيدة ك. كريتنبورغر
	السيد ر. هورن

الحاضرون في الجلسة (تابـــع)

الولايات المتحدة الأمريكية (تابـــع)	السيد ر. نورمان
	السيد ب. كوردن
	السيد هـ. كالهون
	السيد ك. بيرسي
اليابـــان	السيد م. ايماى
	السيد ك. ماكيتـــا
	السيد ك. تاناكـــا
	السيد ت. كاواكيتـا
يوغوسلافيـــا	السيد م. ميخايلوفيتش
وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح	السيد ج. مورتنسون
الأمين العام لمؤتمر نزع الســـلاح والممثل الشخصي للأمين العـام	السيد ر. جايبـــال
وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح	السيد ف. بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): تفتتح جلسة مؤتمر نزع السلاح .

ان وفد سرى لانكا ، بمحض الصدفة وبالتطبيق المعتاد لمبدأ التناوب ، يجد نفسه وقد شغل مقعد الرئاسة لهذا المؤتمر الهام لشهر نيسان / أبريل . ونحن نقبل تحمل هذه المسؤولية تجاه مؤتمر نزع السلاح وتجاه المجتمع الدولي بكل تواضع وبعزم وطيد على أداء مهامنا بجد وعلى الالتزام بأسمى تقاليد هذا المنصب .

وانني لواثق بأنني أتحدث باسم زملائي حين أعرب عن تقديرنا العميق للسفير داتكو من وفد رومانيا لما أداه من خدمات لهذا المؤتمر كرئيس له ابان شهر آذار / مارس . وقد أتيحت لي الفرصة في الجلسة العامة في ٢٩ آذار / مارس للاعراب عن امتنان وفدى لأناقة ومهارته الدبلوماسية اللتين ازدانتا بروحه المرحة الغامرة .

وبوصفي ممثلا لبلد غير منحاز ، لا هو من الدول الحائزة للأسلحة النووية ولا هو يطمح أن يكون منها على الاطلاق ، فانني أذكّر بأن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح هي التي أنتجت مجموعة الهيئات الجديدة المتكافلة والمتسمة بالديمقراطية ، التي عهد اليها بموضوع نزع السلاح في الشؤون الدولية . والآلية الجديدة التي أوجدتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح هي التي عالجت انعدام طابع العالمية في المشاركة واتخاذ القرارات في مداولات ومفاوضات نزع السلاح الذى كان سائدا قبل انشائها . وأود أن أقتبس جزءا من أول بيان لوفدى في هذه الهيئة المهيبة . فقد قال السيد أ . س . شاهول حفيد ، وزير خارجية سرى لانكا ، وهو يتحدث في الجلسة الافتتاحية للجنة نزع السلاح في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، ما يلي :

" نحن ندرك أن من بين المعايير المعتمدة لعضوية لجنة نزع السلاح أن يكون العضو دولة مبرزة عسكريا — وهو شرط يصعب على سرى لانكا أن تدعى توافره فيها . أما أننا أدرجنا ضمن أعضاء اللجنة الثمانية الجدد ، فهو ما نعتقد أنه اعتراف ضمني بما يمكن أن يسهم به في نزع السلاح من هم أقل من حيث الأهمية العسكرية — وهو اسهام ينبع ، في حالة بلدى ، من السياسات والمواقف التي درجت حكومة سرى لانكا بقيادة فخامة رئيسنا السيد ج . ر . جايواردين على انتهاجها .

وتجتمع هذه اللجنة اليوم نتيجة للدورة الاستثنائية للأمم المتحدة لنزع السلاح التي انعقدت في شهرى أيار / مايو ، وحزيران / يونيه من العام الماضي . سيدى الرئيس ، انكم بوصفكم عضوا زميلا في حركة عدم الانحياز تعلمون أن الدورة الاستثنائية كانت ثمرة الجهود المتضافرة لمجموعة عدم الانحياز التي دعت لأول مرة في عام ١٩٦١ الى عقد دورة استثنائية تكرس لنزع السلاح . وتحقق هذا الهدف في عام ١٩٧٨ في أعقاب القرار الذى كان من حسن حظ وفد بلدى ، اذ كنا نشغل منصب رئاسة حركة عدم الانحياز وقتئذ ، أن يقترحه في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة باسم جماعة عدم الانحياز " .

وها قد انقضت خمس سنوات على هذا التاريخ قبل أن يدخل وفدى الى هذه الهيئة التفاوضية . وقد دخلناها بآمال عريضة ولكن برغبة متواضعة في أن ننصت ونتعلم ونحن نقدم اسهامنا . والسؤال الذى لامناص من طرحه هو ما اذا كانت تلك الآمال قد تحققت . هل توصلنا الى شكل أو شبح المشاركة العالمية دون مضمونها ؟ وهل نحن أقرب الآن الى نزع السلاح العام والكامل من أى وقت مضى ؟

ان شهر نيسان / أبريل هو شهر الربيع في المناطق المعتدلة من العالم . وبالنسبة لبلدى ، الذى يمثل الفلاحون الريفيون ٨٠ في المائة من سكانه ، فان هذا الشهر هو نهاية

الدورة التي نحصد فيها الأرز الذى زرعناه في حقول قرانا وهو الذى نحتفل فيه بالسنة الجديدة التقليدية • وأسائل نفسي ، امعانا في اتخاذ هذه الصورة المجازية ، أين مكاننا نحن أعضاء هذا المؤتمر من الدورة ؟ منذ خمس سنوات خلت بدأنا جهودنا في هذا المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف سعيا وراء نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة • وكان ينبغي لنا أن نجلى الآن ثمار جهودنا • الا أننا ، بدلا من ذلك ، نجد أنفسنا مضطرين للاعتراف بأننا لم نتوصل الى اتفاقات تضاف الى رصيدنا ، وأننا قد انغمسنا باستمرار في مداولات مطولة خلال قسمي الربيع والصيف من دوراتنا • وفي هذه الدورة ، وبعد أن اعتمدنا جدول أعمالنا بعد أسبوعين من بدايتها ، أنشأنا اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية برئاسة السفير السويدى الموقر في الأسبوع الثالث من دورتنا الى جانب لجنتين مخصصتين للبندين ٦ و ٨ • ومن بين هذه اللجان لا يعمل بالفعل الا اللجنة المخصصة للبند ٤ ولو أن تقدمها لا يزال بطيئا • ونحن الآن في مراحل مختلفة من المفاوضات لانشاء لجان مخصصة للبنود ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٧ • هذه ، اذن ، حصيلة انجازنا في دورتنا الحالية طيلة ثمانية أسابيع • وعلينا أن نحقق مزيدا من التقدم في هذا الشهر ، حتى تكون أمامنا حين نعود للاجتماع في الجزء الصيفي من دورتنا رؤية واضحة لما يمكن أن نحققه من تقدم في هذا العام • ومعنى ذلك أن الوقت لدينا قصير • بيد أن عامل الوقت ، كما تعلمون جميعا ، نادرا ما كان هو العائق أمام عمل هذا المؤتمر • فقد وجدنا وقتا للمداولة وكان الأجدر بنا أن نقضيه في التفاوض • ووجدنا وقتا للحوار وكان الأجدر بنا أن نقضيه في صياغة اتفاقات • ووجدنا وقتا للجدل الخطابي وكان الأجدر بنا أن ننكب فيه على تحقيق الانسجام بين الآراء المتباينة وصولا الى توافق آراء بناء •

انني أخشى أن يعدّ الحديث اليوم عن الأساس الأخلاقي لنزع السلاح من الأمور الهامشية والساذجة من الناحية السياسية • وأنا لا أستطيع أن أتفق مع هذا الرأى فليس بغير الرؤية الواضحة للبعد الأخلاقي الذى ينطوى عليه نزع السلاح — أيا كانت نظم القيم الدينية والاجتماعية والثقافية التي ننتمي اليها — أن نسبغ على عملنا طابع الاستعجال الذى يجعله يؤتي ثمارا عملية • نحن أمام خيار صعب • وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة هذا الخيار وصفا دقيقا في رسالته الى هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح ، حيث قال :

" انه اما أن يجرى تحديد وتخفيض للأسلحة ومعهما تحسّن في احتمالات السلم والتنمية العالمية ، أو يحدث تصعيد مستمر في النفقات على الأسلحة وتكنولوجيتها وما يترتب على ذلك من شك واستنزاف مؤسف للموارد الى جانب التهديد الماثل أبدا بالابادة النووية الناجمة عن الأسلحة النووية " •

ولا يساورني شك حول الخيار الذى سنجمع عليه في هذا المؤتمر • والمهمة التي تنتظرنا هي أن نهدى هذا الخيار في أفعالنا الجماعية وأقوالنا الفردية • انني التمس تعاونكم ، حضرات المندوبين الموقرين ، في هذه المهمة التي نضطلع بها من أجل أمننا المشترك وضمان مستقبل البشرية •

ويبدأ المؤتمر اليوم النظر في البند ٧ من جدول أعماله ، المعنون " الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، والأسلحة الاشعاعية " • غير أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي يمكن لأى عضو ، يرغب في ذلك ، أن يثير أى موضوع يتصل بعمل هذا المؤتمر •

انني ألاحظ حضور السيد جان مارتنسون وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة بيننا في هذه الجلسة العامة • وأود أن أرحب به من جديد في هذا المؤتمر وأرجو أن يحظى باقامة مثمرة في جنيف •

وأرجو أن أبلغ المؤتمر أنه وفقا لجدولنا الزمني هذا الأسبوع ، فانني أعتزم رفع الجلسة العامة فور الانتهاء من سماع المتكلمين المقرر اعطاؤهم الكلمة اليوم ، وعقد جلسة غير رسمية للنظر في بعض المسائل التنظيمية المعلقة ، ومن بينها طلب من دولة غير عضو للمشاركة في الجلسات العامة . وعند استئناف الجلسة العامة سنتناول المسائل التي ينبغي اتخاذ مقررات بشأنها اليوم .

وأمامي في قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو الجمهورية الديمقراطية الألمانية وبولندا والأرجنتين ويوغوسلافيا والجزائر . والآن ، أعطي الكلمة لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السفير روزه .

السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أقدم لكم تهاني وفد بلادي على توليكم الرئاسة في شهر نيسان / أبريل . ويسرنا أن نراكم ، يا سيادة السفير دهانابالا ، في هذا المنصب ، كممثل لبلد يحظى بكل الاحترام داخل حركة عدم الانحياز ويلعب دورا نشيطا في الأمم المتحدة وفي مؤتمر نزع السلاح .

ونحن على اقتناع بأن مهارتكم وخبرتكم في المجال الدبلوماسي ستضمن تحقيق عمل فعال في هذا المؤتمر . ولكم أن تعتمدوا على تعاون وفد بلادي التام .

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب ، عن طريقكم ، عن تقديرنا لسلفكم ، الرفيق داتكو من جمهورية رومانيا الاشتراكية ، للطريقة الدينامية والمتفانية في القيام بواجباته . ويرجع اليه الفضل في امكانية تحقيق تقدم ، ولا سيما في المسائل التنظيمية .

ونود أيضا أن نرحب بيننا بوكيل الأمين العام السيد جان مورتنسن ونتعهد بتقديم تعاوننا الكامل له .

تناول وفد بلادي ، في بيانه المؤرخ في ٢٠ آذار / مارس ، الحالة في هذا المؤتمر فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول أعمالنا — منع نشوب حرب نووية وكذلك الاستنتاجات التي ينبغي استخلاصها لعملنا المقبل .

لقد راودنا الأمل أن تغير من موقفها بعض الوفود التي تعرقل التوصل الى توافق الآراء بشأن انشاء لجنة مخصصة ملائمة ولكن هذه الآمال لم تتحقق لسوء الحظ . ونحن نناشد بالحاح تلك الوفود أن تظهر الارادة السياسية الضرورية والمرونة اللازمة لوضع تدابير عملية لمنع نشوب حرب نووية والاتفاق بشأنها .

وفي كلمتي اليوم ، أود أن أركز على المسائل الموضوعية . فقد قدمت البلدان الاشتراكية في العام الماضي ، وكذلك في هذه الدورة ، مقترحات عملية تؤدي الى تقدم أعمالنا . وأود أن أشير الى ورقات العمل CD/355 و CD/406 و CD/444 .

واليوم ، يشرفني أن أقدم نيابة عن البلدان الاشتراكية الوثيقة CD/484 ، التي تم تعميمها . وتقوم المقترحات الواردة في هذه الوثيقة على أساس اعلاني براغ وموسكو في كانون الثاني / يناير وحزيران / يونيه ١٩٨٣ على التوالي ، وتهدف هذه المقترحات الى الحث على القيام بأعمال دولية ضد خطر نشوب حرب نووية . وينبغي اعتبارها توسيعا في ورقات العمل آنفة الذكر . وقد أخذت بالطبع المقترحات ذات الصلة المقدمة من الدول الأخرى بعين الاعتبار .

وتدرك البلدان الاشتراكية عند تقديمها لهذه الورقة أن الغالبية العظمى من دول العالم تعتبر أن القضاء على التهديد بنشوب حرب نووية ليس شرطا لا غنى عنه لحل مشاكل البشرية في العالم فحسب ، بل أيضا لصون الحياة نفسها على كوكبنا . ولهذا ، ينبغي أن تتركز كل الجهود على

التفاوض بغية تحقيق اتفاق على تدابير ملائمة وفعلية لمنع نشوب حرب نووية ، كما طلبت ذلك الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ومن المنطقي أنه ، ينبغي أن يكون لمثل هذه التدابير خصائص محددة تتسم بطابع العجلة أولا وأخيرا وبتأثيرها الفورى على تحسين الحالة الدولية ككل ، والسهولة النسبية لاعتمادها وتنفيذها ، بشرط سيادة التعقل وحسن النية من جانب جميع الأطراف . فالحياة ذاتها تملي علينا أن نعمل بسرعة وألا نضيع الوقت في مناقشات اكاديمية غير ملزمة .

تلفت الوثيقة CD/484 الانتباه الى تزايد خطر نشوب حرب نووية على اثر السياسات العسكرية للولايات المتحدة ، التي تتمثل في محاولة تحطيم التوازن العسكرى الحالي . وبغية أساس مادى لهذه السياسات ، تم اعتماد برامج واسعة النطاق لاستحداث أسلحة استراتيجية وأسلحة نووية اخرى . فوزع قذائف امريكية متوسطة المدى لا يكف عددها عن التزايد في أوروبا الغربية وتستهدف تسديد الضربة النووية الأولى مسألة تنذر بالخطر . وفي نفس الوقت ، يعتزم مد نطاق سباق التسلح الى الفضاء الخارجي حيث تبين آخر المعلومات الواردة من واشنطن تجاهلا تاما لرغبة الشعوب في تجنب اضفاء الطابع العسكرى الخطير على الفضاء الخارجي . وتمشيا مع تلك الاستراتيجيات ، قطعت الولايات المتحدة مفاوضات مهمة أو قوضت الأساس الذى ترتكز عليه عن طريق انتهاجها سياسة استفزازية بالاستعداد لحرب نووية . ويوضح الخلاف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب بأن جانبا واحدا يسد الطريق أمام اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن تقليل خطر نشوب حرب نووية وايقاف سباق التسلح النووى . ومثل هذا السلوك يتعارض مع الاتفاقات الدولية ، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

ولا شك أن أفضل طريقة لايقاف هذا المسار الخطير للأمور هو القضاء الكامل على الأسلحة النووية . وقد ساهمت جميع البلدان الاعضاء في هذا المؤتمر نحو تحقيق هذا الهدف في عام ١٩٧٨ عندما اعتمدت الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . وفي احدى ورقات العمل الأولى المعروضة على لجنة نزع السلاح — الوثيقة CD/4 — قدمت البلدان الاشتراكية مقترحا لتحقيق هذا الهدف خطوة خطوة . وتشير ورقة العمل CD/484 الى هذا المقترح الذى مازال صالحا .

ونحن اذ نصر على الطلب بأن ينكب هذا المؤتمر ، دون مزيد من التأخير ، على اجراء مفاوضات بشأن وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، فاننا نؤيد السبل والوسائل الأخرى المؤدية الى التقليل من خطر نشوب حرب نووية وازالته في النهاية . ونحن نعتقد أن الخطوات المقترحة ، بصرف النظر عن تأثيرها الايجابي المباشر ، ستشجع ، بلا أدنى شك ، عملية نزع السلاح النووى .

تنص الوثيقة CD/484 بصورة شاملة على تدابير فعالة ، وتلفت الانتباه الى أن المصالح الحيوية للانسانية جمعاء تقتضي أن تحكم العلاقات بين الدول الحائزة للاسلحة النووية قواعد معينة يمكن أن تتفق هذه الدول فيما بينها على الاعتراف بها واعطائها طبيعة الزامية .

وتحتوى ورقة العمل هذه ، بصورة محددة ، على فئتين من المقترحات . الأولى تتعلق بالتدابير التي تحبذ خلق جو أخلاقي وسياسي تفشل فيه أى محاولة لشن حرب نووية . ونورد السرد التالي لأغراض عملية ، آخذين في الاعتبار أن كل التدابير ، بحكم طبيعتها ، يرتبط كل منها بالآخر ارتباطا وثيقا .

ونحن نقتـــرح :

— أنه ينبغي لجميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تعتبـــر أن منع نشوب الحرب النووية هو الهدف الرئيسي لسياستها ، وتفادي المواقـــف الحافلة باحتمال الصراع النووي واجراء مشاورات عاجلة في حالة ظهور هذا الخطر للحيلولة دون نشوب مواجهة نووية .

— توصي الوثيقة بأن تضمن الدول بياناتها أو اعلاناتها ذات الصلة ، سواء صدرت مـــن جانب واحد أو على أساس مشترك ، نصوصا تدين الحرب النووية ، وفي نفس الوقت ، تكف عن الدعاية للحرب النووية ، وبخاصة عن النظريات السياسية والعسكرية التـــي ترمي الى تبريرهـــا .

— وتعيد البلدان الاشتراكية التأكيد على مقترحها بأن تلتزم جميع الدول الحائـــزة للأسلحة النووية بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية . ويمكن التعهـــد بهذا الالتزام في اعلان من جانب واحد أو تجسيده في صك موحد من صكـــوك القانون الدولي . وتؤيد المقترح بابرام اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النوويـــة مع اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية .

— وتدعو الوثيقة CD/484 الى مزيد من التدابير لدعم مبدأ عدم استخدام القوة فـــي العلاقات الدولية ولضمان تطبيقه . وابرام معاهدة عالمية لتحقيق هذه الغايـــة وكذلك المعاهدة بشأن التخلي المتبادل عن استعمال القوة ، والمحافظة علـــى العلاقات السلمية بين الدول الأعضاء في منظمة حلف وارسو ومنظمة حلف شمـــال الأطلسي التي اقترحها عدد من البلدان الاشتراكية في كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ينبغي اعتباره خطوة مهمة .

— يطلب من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام اسلحة نووية تحـــت أية ظروف ضد البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا يوجد في أراضيها مثـــل هذه الأسلحة ، واحترام وضع المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي انشئـــت فعلا وتشجيع انشاء مناطق جديدة .

— والبلدان الاشتراكية على استعداد للنظر أيضا في تدابير تهدف الى منـــــع الاستخدام العارض أو غير المرخص به للأسلحة النووية والى منع احتمال تسديـــد هجمات مفاجئة . ومن المنطقي أن التدابير المحددة ذات الطابع التقني لا يمكـــن أن تسهم في بناء الثقة الا بالجمع بينها وبين الالتزامات السياسية البعيدة المدى . ولا يمكن الحديث عن بناء الثقة اذا حاول أحد الأطراف قصر المناقشات علـــى الجوانب التقنية وتحويل الانتباه عن أنه ماض في زيادة أسلحتـــه النوويـــة بلا هوادة .

وتتعلق الفئة الأخرى من المقترحات بتدابير ذات طبيعة مادية ونركز الانتباه على مايلي :

— ان من أكثر التدابير فعالية وأيسرها تطبيقا هو تجميد الأسلحة النووية . وتوجـــز الوثيقة CD/484 جميع عناصر هذه الخطوة وطريقة تنفيذها .

— وأكثر من هذا ، تعتبر البلدان الاشتراكية أن معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ستؤدي الى ايقاف التحسين الكيفي للأسلحة النوويـــة ،

وترى أنه ينبغي أن تعلن كل الدول الحائزة للأسلحة النووية وقف كل التفجيرات النووية الى حين ابرام هذه المعاهدة •

- والإلتزام المهم الآخر من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية هو منع انتشار الأسلحة النووية بكل أشكالها •

- وللمساعدة على منع نشوب حرب نووية الى حد كبير يجب منع سباق التسلح في ميادين خطيرة أخرى ، ولا سيما في الفضاء الخارجي • وتشير ورقة العمل CD/484 الى ابرام معاهدة لحظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض وكذلك الى تعهد الاتحاد السوفياتي من جانب واحد بألا يكون البادئ بوضع أى نوع من الأسلحة المضادة للتوابع في الفضاء الخارجي •

ان البلدان الاشتراكية على استعداد أيضا للنظر في تدابير أخرى ترمي الى منع نشوب الحرب النووية • وقد حان الوقت للاتجاه الى أفعال ملموسة ، أى الى اجراء مفاوضات بناءة بشأن المقترحات الآنفة الذكر بغية ابرام اتفاقات دولية ملائمة •

وتعيد البلدان الاشتراكية تأكيد تصميمها على البدء في صياغة تدابير عاجلة وعملية لمنع نشوب الحرب النووية وانشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض • ونحن نأمل أن تحظى الوثيقة المقدمة بما تستحقه من اهتمام وأن تقوى الاعتقاد بأن الظروف اللازمة للبدء في اجراء المفاوضات على الفور قائمة بالفعل •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

والآن ، أعطي الكلمة للسفير توربانسكي ممثل بولندا •

السيد توربانسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية): سيدى الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذى بدء أن أعرب عن اغتباطي وافتباط وفد بلادى العميق برؤيتكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح في شهر نيسان / أبريل • وانني اذ أتمنى لكم النجاح في مهامكم الصعبة ، أود أن تثقوا بأن وفد بلادى سيقدم لكم كل التأييد وكل التعاون •

كما أنتهز هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن اعجابي بسلفكم سعادة السفير داتكو وشكرى له على جهوده الدائبة ونشاطه الجم في محاولاته العديدة لحل المسائل التنظيمية المختلفة لهذا المؤتمر خلال رئاسته في شهر آذار / مارس • ولنقل بصراحة ، أنها مسائل توصف بأنها " تنظيمية " ولكنها على جانب كبير من الأهمية السياسية • كما أود أن أعرب عن سرورى لرؤية وكيل الأمين العام السيد جان مورتنسون بيننا مرة ثانية •

السيد الرئيس ، بعد متابعة عدد من المتكلمين في الجلسات العامة الأخيرة ، أرى أن أناقش مرة اخرى مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وهي مسألة على أقصى قدر من الأهمية لنا جميعا ، يا من نعيش على كوكبنا الأرض التليد •

ان اضفاء الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي ، أو خطر وزع أسلحة التدمير الشامل هناك ، قد أصبح في بداية هذا العقد حقيقة تنذر بالخطر • فيجرى الآن تحويل الفضاء الخارجي الى حلبة لسباق التسلح على نطاق كبير • ونرى ، مثلنا مثل وفود كثيرة تطرقت هنا الى هذا الموضوع ، ان اضفاء الطابع العسكرى على الفضاء لسوء الحظ ان هو الا جزء من عملية أكبر بدأت منذ وقت مضى • فقد حصلت نظرية التفوق العسكرى في الفضاء الخارجي على شعبية في الولايات

المتحدة في أواخر الخمسينات • ولم يكن الجانب الأهم هو استكشاف الفضاء الخارجي ، بل كون هذا الفضاء هو المكان الذى يمكن أن تشن منه الحرب الاستراتيجية بكفاءة أكبر • وطبقا لآراء السياسيين الأمريكيين في أواخر الخمسينات ، فان الأمة التي تستطيع الوصول أولا الى هذا المسرح الجديد للعمليات ستصبح دون شك القوة القائدة في العالم • وقد كان ، ومايزال ، لجهود حكومة الولايات المتحدة في هذا الاتجاه تأثير فاية في السلبية على الحالة الدولية ككل ، كما تسهم تلك الجهود في زيادة خطر الحرب الى حد كبير • وبناء على الخطط والإعلانات الجارية للحكومة الحالية في الولايات المتحدة سيكون الفضاء الخارجي ساحة لعرض الأسلحة الحديثة المتطورة على الدوام •

وان الأمر التوجيهي رقم ١١٩ المؤرخ في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤، الذى كثيرا ما استشهد به خلال مناقشاتنا هذا العام والذى يرمي الى البدء في تنفيذ برنامج بحوث على نطاق كبير لاستحداث منظومات جديدة للأسلحة ووزعها في الفضاء الخارجي ، تكون قادرة على توجيه الضربة النووية الانتقامية ، ان هو الا أحد البراهين الأخيرة على هذه الخطط • ويشمل برنامجا " Shuttle " و " Challenger " التي تقوم وكالة الفضاء الخارجي (نازا) (NASA) باجرائهما ، من بين مهام اخرى ، اختبار منظومات عسكرية وخاصة بالمعلومات ، والتفتيش ، ان جاز القول ، على التوابع الدائرة في أفلاكها أو أسرها • ولا تخفي وسائط الاعلام الجماهيرية للولايات المتحدة أن البنتاغون هو المستفيد الرئيسي من هذه البرامج •

السيد الرئيس ، منذ أكثر من ربع قرن مضى عندما نفذ ، أول انسان ، يورى غاغارين ، الى الفضاء بفضل عبقرية الانسان وابداعه ، لم يتوقع المجتمع العالمي بالتأكيد تطورات منذرة بالخطر كهذه • ولذا ، ينبغي لمحفل نزع السلاح هذا أن يبذل كل ما في وسعه لضمان أن يكون استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في المستقبل لصالح جميع البلدان وجميع الأمم ، لفائدتها وليس لتدميرها •

وتبين الخبرة المكتسبة من مفاوضات نزع السلاح حتى الآن أن من الأيسر وقف سباق التسلح قبل وزع منظومات أسلحة جديدة وليس بعده • وبناء على ذلك ، فان أية محاولة جادة لعكس الاتجاهات الحالية مازالت لديها فرصة معقولة للنجاح • ومن الواضح أن التطورات العسكرية في الفضاء الخارجي لها تأثير شامل على الأمن الدولي نتيجة لطبيعة احاطة الأرض بالتوابع • فسباق التسلح في الفضاء الخارجي اذن ، تمديد مباشر لسباق التسلح التقليدى على الأرض ، باعتباره كذلك ، يشكل تهديدا خطيرا بمواجهة نووية •

السيد الرئيس ، بينما تناقش الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي ، ينبغي للمرء أن يدرك أنه لا يمكن فصلها عن قضية الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي • ونحن نسلم ، بأن كثيرا من التطبيقات السلمية للفضاء الخارجي في ميادين مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والملاحة والاستطلاع الفوتوغرافي ، لها أيضا ، مع بعض التعديلات البسيطة فقط ، استخدامات عسكرية مهمة ، اذ يمكن استخدام التوابع الخاصة بالأرصاد الجوية والملاحة والاتصالات والأنواع الأخرى من التوابع لأداء وظائف التوجيه والتحكم ، والقيام بالرقابة الأرضية ، وجمع المعلومات أو لاستهداف القذائف التسيارية العابرة للقارات وما الى ذلك • فامكانية تداخلها مع التطبيقات المدنية - كما ترون - كبيرة جدا • الا أن هناك أنشطة كثيرة يكاد يكون لها أهمية عسكرية خالصة • والباعث على القلق هو أنها تلقى تأكيدا متزايدا • ومن ناحية أخرى ، لوحظ في أغلب الأحيان ، وفي هذه القاعة أيضا ، أن للتوابع وظيفة مهمة للتحقق ، اذا تم التركيز عليها وقللت من كل الأطراف المعنية يمكن

أن تصبح أدوات فعالة في هذا المضمار • وتتجه هذه التطورات ، طبقا للأخصائيين ، نحو درجة أعلى من الكمال في تكنولوجيا الاستشعار ، والاستطلاع الفوتوغرافي ، والكشف عن التفجيرات النووية وما الى ذلك •

السيد الرئيس ، ان امكانية الاستخدام العسكرى للفضاء الخارجي ضدّ خصم على الأرض يعني أيضا استحداث ووزع أسلحة ذات تأثير مباشر فعال ومحدد في تلك البيئة • وبعد خطاب الرئيس ريغان المسمى " حرب الكواكب " الذى ألقاه في آذار / مارس ١٩٨٣ ، يبدو أن احتمال استغلال الفضاء الخارجي أغراض عسكرية محددة قد ركز الاهتمام على مجال للتكنولوجيا الجديدة واستحداث الأسلحة يمكن أن يكون له آثارا عميقة على الأمن الدولي • اذا أضاف المرء الى ذلك أن ما يسمى بأسلحة الليزر والاسلحة الموجهة بالطاقة ، التي توجد مكوناتها الأساسية فعلا والتي توفر آليات " للقتل " الفورى ، فان اضفاء الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي واستغلاله للأغراض العسكرية يبدو مسألة معقدة وبالتالي ، تحتاج الى اجراء مفاوضات عملية ، والا أصبحت الثمانينات عقدا للتقدم في ميدان التكنولوجيا العسكرية ووزعها في تلك البيئة • وقد تؤدى التطورات الحالية والمقبلة في هذا الصدد الى تغييرات عميقة في التفكير الاستراتيجي وقضايا الأمن الدولي •

السيد الرئيس ، يوجد فعلا عدد من المعاهدات المعنية بأنشطة الفضاء الخارجي • وقد تعرض لها وناقشها في هذه القاعة كثير من المتحدثين خلال هذه الدورة وفي الدورات القليلة الماضية ، منذ أن أدرجت مشكلة سباق التسلح في الفضاء الخارجي في جدول أعمال لجنة نزع السلاح • كما ناقشتها ، اذا سمح لي السيد الرئيس بالتذكير ، في كلمتي التي ألقيتها هنا في ١٨ آب / أغسطس ١٩٨٣ • وأعتقد أننا جميعا نتفق على أنه اذا طبقنا روح المعاهدات القائمة وما تنطوى عليه من مبدأ جعل الفضاء الخارجي بيئة سلمية ، فان حالة تلك البيئة ، في المحافل المختلفة التي تناقش مستقبلها ، ستكون أفضل من ذلك • ولكن الأمر ليس كذلك لسوء الحظ • فقد أشارت الجمعية العامة في القرار ٣٨/٧٠ ، بحق ، الى المعاهدات الدولية الماضية ، والى الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية العاشرة والى قراراتها الماضية بشأن الفضاء الخارجي ولاحظت بقلق أنه بالرغم من الصكوك الحالية ، فان سباق التسلح يمتد الآن الى الفضاء الخارجي • فالواقع ، ان روح معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، التي يعتبر الفضاء الخارجي بموجبها ميدانا للاستغلال السلمي ، لا تحترم • بل ان فعالية معاهدة أخرى أكثر تحديدا ، مثل معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ ، نتيجة للتطورات الجديدة في الأسلحة المباشرة القائمة على أساس حزم الليزر والجسيمات • ونشير الى هذين الصكين باعتبارهما أقل مايقال في هذا الصدد •

وكانت المفاوضات المحددة الوحيدة الى الآن التي ترمي الى الحد من اضفاء الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي ، هي المحادثات الثنائية في أواخر السبعينات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن الأسلحة المضادة للتوابع ، وقد قطعتها الولايات المتحدة •

ومن ثم ، تكشف ، التحليلات وبيانات السياسيين وكلماتنا أيضا بشأن الموضوع عن أفق مظلم لهذه المشكلة المعقدة • والحل الوحيد هو البدء في العمل فورا • وأشارك الرأى الذى أعرب عنه هنا سعادة السفير الموقر فيفودا من تشيكوسلوفاكيا في بيانه المؤرخ في ٢٧ آذار / مارس ، بأن الوقت قد حان — كما قال — للانتهاء من المناقشات " العامة " و " الاستكشافية " فيما يتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • واننا على يقين بأن الوقت قد حان لبدء وضع تدابير عملية وفعالة يمكن من خلالها الاتفاق المتبادل على حظر وزع أية أسلحة في الفضاء الخارجي • وفي هذا الصدد ، سيدى الرئيس ، ينبغي الاشارة الى أنه في آب / اغسطس ١٩٨١ ، قدم الاتحاد

السوفياتي الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع معاهدة بشأن حظر وضع أسلحة من أى نوع في الفضاء الخارجي ، مبينا بالتالي استعداده لاتخاذ خطوات جزئية ولكن دون تعريض التكافؤ التقريبي للقوى بين الكتلتين السياسيتين العسكريتين للاختلال • واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة ، كما نتذكر ، قرارا اعترفت فيه بالحاجة الى اتخاذ اجراء لمنع انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي وطلبت الى لجنة نزع السلاح عندئذ البدء في مفاوضات بغية وضع نص لمعاهدة دولية مناظرة والاتفاق عليه • غير أن الولايات المتحدة عارضت تلك المبادرة وحاولت التقليل من جوهر المشكلة الى حظر المنظومات المضادة للتوابع ، تاركة المسألة مفتوحة لوضع أنواع أخرى من التركيبات العسكرية في الفضاء الخارجي • وفي العام الماضي ، قدم الاتحاد السوفياتي خلال الدورة ٣٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة اقتراحا بابرام معاهدة بشأن حظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الأرض ، والذى عمم بوصفه الوثيقة CD/476 لهذا المؤتمر وعرضه سعادة السفير الموقر اسرائيليان في تاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٤ •

السيد الرئيس ، أود أن أؤكد على الأهمية السياسية الكبرى لكلا المقترحين • فالهدف السياسي الرئيسي لهما هو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وهذا هو أهم سمة وأكثرها انسانية لهما • وبالاضافة الى ذلك ، وفيما يتعلق بمشروع المعاهدة لحظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي ، ينبغي ايلاء الاهتمام الواجب الى أنه يجمع بين الالتزامات السياسية والقانونية للدول بعدم استعمال القوة بعضها ضد بعض في الفضاء الخارجي أو منه مع تنفيذ تدابير مستقلة بعيدة المدى القصد منها منع اضفاء الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي • ونأمل أن يلقى هذا المؤتمر المبادرة السوفياتية الجديدة بقبول حسن وان تسهم اسهاما رئيسيا في اجراء مفاوضات عملية وشاملة ومتعددة الأطراف بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

وخطورة المشكلة واضحة وكبيرة ، وهي أكبر اليوم مما كانت عليه منذ أيام قليلة مضت • وطبقا للمصادر العليمة في حكومة الولايات المتحدة ، كما ذكرت صحيفة International Herald Tribune بتاريخ أمس ، وقع الرئيس ريغان يوم السبت الماضي ٣١ آذار / مارس تقريرا ، قبل تقديمه الى الكونغرس ، ينص على أن " ... حكومة ريغان تخطط لاستحداث واختبار أسلحة مضادة للتوابع ولا تنوى السعي الى حظر شامل لهذه الأسلحة مع الاتحاد السوفياتي ..." • وعليه ، لا يمكن التقليل من خطورة المشكلة • ولهذا أنضم الى كل من تكلموا هنا في صالح الانشاء المبكر للجنة مخصصة في نطاق هذا المؤتمر للبدء في اجراء مفاوضات بأسرع وقت ممكن • وقد تم النظر في مختلف المقترحات التي تتعلق بولايتها بصورة مكثفة في العام الماضي وخلال هذه الدورة • ويؤيد وفدى بلادى تأييدا كاملا التحليلات والاستنتاجات التي أعربتم عنها ، سيدى الرئيس ، في هذا الصدد في ٢٩ آذار / مارس الماضي • والحق أنه ، ينبغي تناول المشكلة بطريقة شاملة في نطاق اللجنة المخصصة المقبلة • وبينما نسلم بأن تحديد الجوانب المختلفة والمسائل المتعددة لهذه المشكلة المعقدة ينبغي الاضطلاع به في المقام الأول ، فلا يمكن القيام به من أجل التحديد في حد ذاته دون الصلة الأساسية التي تؤدى الى اجراء مفاوضات • وبمعنى آخر ، لا يمكن أن تقتصر الولاية المقبلة للهيئة المشار اليها على تحديد القضايا فقط • وفي ضوء آخر الأنباء بشأن الموضوع ، فان ما نحتاجه بصورة عاجلة هو اجراء مفاوضات عملية ، لاننا لا نفتقر الى الأمثلة من الماضي القريب أو من التجارب الموازية • فالحقيقة أننا يساورنا الشك بأن الهدف من اصرار بعض الوفود الغربية على قضايا التحديد هو عرقلة الموضوع لا التقدم فيه ، أى اجراء مفاوضات لابرام اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، لمنع سباق التسلح بجميع جوانبه في الفضاء الخارجي ، على نحو ما ، اقترح أثناء المشاورات غير الرسمية الأخيرة •

اننا ندخل الشهر الثالث من هذه الدورة دون التوصل حتى الى حل المشاكل التنظيمية الأساسية • فالفضاء الخارجي الخالي من الأسلحة وسباق التسلح لم يعد مشكلة مباريات تكتيكية صغيرة ، فهو مشكلة ذات أبعاد سياسية هائلة وتستحق اهتماما كبيرا من جانبنا •

السيد الرئيس ، مايزال هناك متسع من الوقت لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ولكن علينا العمل الآن وأمل أيضا أن يتمكن هذا المؤتمر بقيادتكم من بدء مفاوضات ناجحة في هذا الاتجاه وشكرا •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

والآن ، أعطي الكلمة للسفير كاراساليس ممثل الأرجنتين •

السيد كاراساليس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : أشكركم ، سيادة الرئيس • ويسرني أن أعطيت الكلمة في جلسة اليوم لأن ذلك يتيح لي أن أكون من بين أول من يقدم اليكم التهنئة القلبية لتوليكم رئاسة مؤتمرنا • ونحن نتمنى لكم كل التوفيق في تصريف مهامكم ، ذلك التوفيق الذي نستطيع أن نعتمد عليه بعد أن شهدنا سجلكم الحافل حين كنتم منسق مجموعة الـ ٢١ في شهر أيار / مايو ١٩٨٣ • وبوسعكم دائما أن تعتمدوا على التعاون الكامل من وفد الأرجنتين • ويسرني أبلغ السرور أن أرى عن يمينكم السفير داتكو ، بعد الجهد الشاق الدؤوب الذي بذله حين كان رئيسا للمؤتمر خلال الشهر الماضي • وكان له الحق كل الحق في أن يركن الى الراحة في " بيرن " لبعض الوقت • لكنه لم يفعل ذلك ، مما يدل من جديد على التزامه التزاما شخصيا بعمل هذا المؤتمر وبالبنود قيد المناقشة فيه • انني أود أن أعرب لسفير رومانيا عن تقدير وفدي وامتنانه لما أداه من عمل بكفاءة وهمة عاليتين •

كذلك يسرني أن أرى بيننا السيد جان مارتنسون وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ، واهتمامه الدائم بالبنود التي تشملها مناقشاتنا ليس في حاجة الى بيان ، وأنا أرحب به بيننا من أعماق القلب •

ووفقا لبرنامج عمل الجزء الأول من دورة عام ١٩٨٤ لمؤتمر نزع السلاح ، كان من المقرر أن تنظر هذه الهيئة التفاوضية أثناء الأسبوع الماضي في البند ٦ من جدول الأعمال ، المعنون " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " • وأقول " كان من المقرر أن تنظر " لأنه باستثناء وفد دولة غير عضو ، واشارات عامة وردت في كلمات تركز على قضايا أخرى ، فان هذا البند لم يكن موضوع أي بيان محدد مقدم من وفود أعضاء في هذا المؤتمر •

ولا بد لي من الاعتراف بأن رفض تناول هذه القضية لا يثير الدهشة فينا ، وأنه أوضح دليل على الحالة الراهنة فيما يتعلق بقضية اعتبرتها الوثيقة الختامية قضية هامة ، اذ حثت ، في الفقرة ٥٩ ، الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن " تواصل الجهود للفراغ من اعداد " الترتيبات الفعالة المشار اليها في عنوان البند ٦ من جدول الأعمال •

صحيح أن هذا البند قد أدرج في جدول أعمالنا ، وأن اللجنة المخصصة له قد أنشئت في بداية دورتنا ، الا أن هذا في النهاية ليس الا اجراء آليا : فلم يخطط لجلسات تعقدها الهيئة الفرعية في الجزء الحالي من الدورة ، وثمة أسباب قوية تدعو للارتياب في أن تعقد أية جلسات لها في الجزء الثاني من الدورة •

ويشير هذا الموقف التنظيمي الى شيء ندركه جميعا • فالدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، أو الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي ، تلك البلدان التي يحق لها أن تتلقى ضمانات واضحة وفعالة

ازاء استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، يفترض أنها تجد أمامها ، كمصدر لهذه الضمانات ، خمسة اعلانات من طرف واحد أصدرتها دول حائزة للأسلحة النووية . وهذه الاعلانات غير متشابهة ، وعرضة لتفسيرات متباينة ، وكلها تقريبا ملئ بشروط نصوص للتهرب مختلفة الأنواع ، كما أن تقدير ظروف تنفيذها متروك تماما للدول التي أصدرتها . ووفقا لما ذكره وزير الشؤون الخارجية بالأرجنتين في بيانه يوم ٢٨ شباط / فبراير الماضي ، فان بعضها يغلب عليه أن يكون " سيناريوهات مباحة لاستعمال أو التهديد باستعمال أسلحة قد يكون فيها افناء الحضارة كما نعرفها " .

ولذلك فليس من المستغرب أن يعتبر الذين عنتهم هذه الاعلانات أنها غير كافية على الاطلاق . اذ لا توجد دولة يمكنها أن تسمح - وهذا أمر لكل الدول الحق فيه - بأن يقوم أمنها على أساس اعلانات كالتي صدرت ، أو على الأقل أربعة منها . انها ، بالتأكيد ، لا تستحق أن توصف بأنها " ضمانات " .

والدول التي ينبغي لها تقديم هذه الضمانات هي ، بالطبع ، الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وهي التي يترك لها أمر اتخاذ الخطوات اللازمة لتوضيح وتعزيز تعهداتها واستخلاص نتائج " الترتيبات الدولية الفعالة " المشار اليها في الوثيقة الختامية وفي عنوان البند ٦ ذاته من جدول الأعمال .

ولم يحدث أن اتخذت هذه الخطوات اللازمة ، وليست هناك أية نية ، على ما يبدو ، لاتخاذها . أما الأمر الواضح ، كما أشارت مجموعة الـ ٢١ في بيانها المؤرخ في ٩ آب / أغسطس ١٩٨٣ ، فهو " عدم وجود مرونة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية لرفع القيود والشروط والاستثناءات الواردة في اعلاناتها الصادرة من طرف واحد " (CD/407).

وهنا يكمن تفسير الطريق المسدود الذي وصلنا اليه عند النظر في البند ٦ . ولا يبدو أن ثمة ما يدل على أن الموقف سيتغير أو أن تطورات ايجابية ستحدث في المستقبل القريب .

ولا ترغب أية دولة ، أو أية دولة من الناحية العملية ، في أن تتخلى عن امكانية استعمال أسلحة نووية ، حتى في هذا الاطار المحدود . وواضح أن الذين يخططون للردع وحلفاءهم ، يودون في آخر الأمر أن يحتفظوا لأنفسهم بحرية العمل ، كما يبدو أن كل الجهود المبذولة في هذا الصدد ترتكز أساسا على هذه الحقيقة . ولذلك فليس من المستغرب أن تصبح تلك الجهود عقيمة .

ومن ثم تأتي الأهمية الخاصة للرأي الذي أعرب عنه في بيان مجموعة الـ ٢١ (CD/407) والذي استشهدت ببعضه منذ قليل : " تعيد مجموعة الـ ٢١ تأكيد اعتقادها بأن أكثر الضمانات الأمنية فعالية ضد استعمال أو التهديد باستعمال أسلحة نووية هو نزع السلاح النووي وخطر استعمال الأسلحة النووية " .

ومهما حاولنا النظر في هذه الحالة الراهنة من زوايا مختلفة ، فاننا نخلص دائما الى النتيجة ذاتها : طالما كانت الأسلحة النووية موجودة وبالامكان استعمالها ، فلن يكون هناك أمن لأحد أيا كان .

وقد بلغت التطورات التي حدثت في هذا الميدان في السنوات الأخيرة أقصى درجات الازعاج . فقد بدأت مرحلة جديدة من مراحل سباق التسلح النووي . ويجري وضع أسلحة نووية أكثر تطورا على الجانبين ، والخطر النووي باد في كل بحر وفي كل واد ، على شكل انتشار أفقي مزعج على نحو متزايد . ولنا أن نتساءل ، أية عملية من عمليات اتخاذ القرار يمكن أن تنظم استعمال هذه الأسلحة ؟ وهل للبلدان التي توضع هذه الأسلحة على أراضيها أي رأي في هذا الأمر ؟

وهل ستحدث زيادة في عدد البلدان التي لها سلطة اتخاذ القرار في هذا الميدان ، حتى وان بقي عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية على ما هو عليه ؟

أليس علينا أن نتعايش مع وزع عشرات الألوف من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم ؟ قد تختلف الأرقام الصحيحة باختلاف المصادر ، ولكن ألم نصل بعد الى الحد الذى لا يصبح عنده لاعطاء أو أخذ ألف رأس حربي نووى أية أهمية ؟ ألا تجابهنا نذر الشر المتزايدة بامتداد سباق التسلح النووى الى الفضاء الخارجي ؟

وفي مواجهة هذه الحالة الراهنة ، التي لم تقلل كثرة النقاش حولها ما تثيره من مخاوف سمعنا منذ أيام قلائل ، أو على وجه التحديد في ٢٩ آذار / مارس ، بمحاولة فريدة للربط بين منع نشوب الحرب النووية والتصديق على معاهدة عدم الانتشار ، وفي الوقت نفسه ، وعلى نحو ما القاء مسؤولية الوضع الدولي المنذر بالخطر على كاهل الدول التي لم تنضم بعد الى هذا الصك الدولي .

ان التأكيدات التي من هذا القبيل هي التي تدعو وفدى الى التعليق .

ويأتي ، في المقام الأول ، أن معاهدة عدم الانتشار معاهدة غير مرضية الى حد بعيد ، لأن فيها تمييزا ، ولأنها تفرض من الالتزامات ما هو غير متكافئ ، بل أحيانا ما لا يمثل التزامات على الاطلاق ، ولأنها تقيد امكانيات استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية تقييدا تعسفيا ، ولأنها ترمي الى ابقاء التكنولوجيا المتقدمة ، بلا منافسة ، في أيدى دائرة استئثارية من البلدان ، ولأنها أساسا ، تضفي طابع الشرعية على احتياز الأسلحة النووية .

وعلاوة على ما ذكر ، فالى جانب عيوب المعاهدة ومثالبها ، فان العناصر الواردة بين أحكامها والتي يعتبر واضعوها أنها ايجابية ، لم يتم الوفاء بها حتى الآن . فلم يحدث التعاون الدولي العريض في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ولم تبذل محاولة جادة لاجراء مفاوضات لوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى في وقت قريب . بل ، على العكس من ذلك ، وضعت العقبات أمام تبادل العلم والتكنولوجيا ، وقيدت بشكل متزايد ، وتبدو توقعات حدوث تقدم رئيسي في نزع السلاح النووى وفي وقف وعكس اتجاه سباق التسلح النووى تزداد بعدا . ومازال البند ٢ من جدول أعمالنا ، والذى يعالج هذه القضية ، لا في انتظار بدء المفاوضات وانما في انتظار بدء أية محاولة للنظر الجاد والهادف ، وذلك لمعارضة بعض البلدان التي تعد من بين أكبر الدعاة المتحمسين لمعاهدة عدم الانتشار . وليس هذا مقام اجراء تحليل مفصل لمعاهدة عدم الانتشار ومضامينها ، وليس في نيتي أن أفعل ذلك . فلقد أتيحت لوزير خارجية بلدى ، السيد دانتي كابوتو ، فرصة شرح وجهات نظرنا حول هذه المسألة في ٢٨ شباط / فبراير الماضي . وعلى أية حال ، فلا سبيل الى انكار أن فيها جوانب أساسية يمكن أن تكون محل نقد له ما يبرره ، ولا الى انكار حق كل دولة ذات سيادة في تقييم هذه الجوانب وعواقبها وتحديد موقفها في هذا الصدد على هذا الأساس .

وقد تكون بعض الدول قد قررت التغاضي عن هذه المثالب وتوقيع معاهدة عدم الانتشار والتصديق عليها . هذا هو حقها ونحن نحترم هذا الحق . فلعلها حين فعلت ذلك لم تكن تلك المثالب قد اتضحت بعد ، ومن يدرى اذا كانت هذه ستتخذ الموقف نفسه اليوم . كما أن دولا أخرى ، على العكس من ذلك ، ولها أيضا حق لا ينكره أحد ، تمتنع ، حين يؤدى تقييمها لأحكام وتنفيذ المعاهدة الى محصلة سلبية ، عن أن تصبح أطرافا في نظام يعتبر ، من وجهة نظرها ، مخلا بصورة مجحفة بمصالحها وبتنميتها دون أن يقدم لها مقابلا يبرر التضحيات التي تفرضها المعاهدة ، ودون أن يقلل من مخاطر نشوب حرب نووية .

ومن ناحية اخرى ، فان ما لابد من رفضه هو ذلك الحق ، الذى لا يمكن بالتأكيد أن يكون حقا ، في التلميح ، ولو ضمنا ، الى أنه اذا قرر بلد أن ألا يصبح طرفا في معاهدة عدم الانتشار فان ذلك يعود الى نيته ، في الحال أو في المستقبل ، أن ينتج أو يحتاز أسلحة نووية ، وأنه يمكن، في الوقت نفسه ، اعتبار ذلك البلد معوقا لمنع نشوب حرب نووية •

ان هذه ذريعة لا مبرر لها اطلاقا لالصاق مقاصد تستحق اللوم بالدول التي تخالف الرأى بالنسبة لقيمة وفعالية اتفاق قانوني دولي لم يعتبر ، على الأقل حتى الآن ، ملزما بالانضمام اليه •

والمهم هو الوقائع والحقائق وليس التخمين الذى لا سند له • وقد كررت الدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار تكرارا قاطعا بغير حد ربما حتى الغثيان ، عن رفضها الكلي والمطلق للأسلحة النووية وعن عزمها على استخدام الامكانات التي لا حد لها التي تتيحها الطاقة النووية لمصلحة وتقدم شعوبها في الأغراض السلمية وحسب • وهي تنوى أن تفعل ذلك بكامل الحرية ، بلا ناصحين ولا مرشدين ، وبلا حاجة للاستئذان أو التعرض للقرارات التعسفية أو التقلبات السياسية لنادى الدول المالكة لزمام القوة •

ولم يقم حتى الآن أدنى برهان ، ولا أقل عنصر موضوعي ، للتدليل على أن تلك الدول لا تقول الحقيقة • ومع ذلك فلا يصدقها أحد ، وأى تقدم تكنولوجي تحرزه يقابل بالتشكك التام ، وكل ما تفعله يجرى التفرس فيه بامعان بحثا عن نوايا دفينة ، ولا مناص من اخضاعه لأقسى أنواع الرقابة الدائمة والواسعة النطاق •

وابطال هذا التشكك ، ودعاة أشد أنواع الرقابة صرامة ، هم بالتحديد أولئك الذين يدعون لأنفسهم كل الحقوق ، والذين يسعون لأن يظلوا بعيدين عن كل رقابة ، كما هو الحال في معاهدة عدم الانتشار ، والذين لا يقبلون أدنى قيد يمكن أن يخل بحريتهم الكاملة في العمل بصورة متزايدة على تطوير أسلحة للتدمير الشامل أكثر تقدما ، أو في قبولها على أراضيها ، والذين يطالبون في الوقت نفسه بأن تؤخذ اعلاناتهم على أنها " حقيقة ربانية " لا تخضع لأدنى قدر من التحقق ، كما جاء في بروتوكولات تلاتيلولكو •

وعادة ما يعمد أبطال التناقض هؤلاء عند ادانتهم لما يسمى بالانتشار الأفقي ، الى تضمين الادانة عبارات خادعة تتعلق بالحاجة الى وقف الانتشار الرأسي أيضا • بيد أن كل مايفشون من جهد وقلق تجاه أولهما (الانتشار الأفقي) لا يبدو له من أثر تجاه ثانيهما (الانتشار الرأسي) حين تتعرض للخطر مفاهيمهم الأمنية لارتباطاتهم العسكرية وما وراءها من مذاهب ، بل لا يبدو أنهم يتوسعون في هذا ليشمل ذلك النوع من الانتشار الجغرافي الآخذ في الازدياد يوما بعد يوم •

ان أسرع الوسائل وأفضلها لتجنب انتشار الأسلحة النووية ، هو الابرام السريع لمعاهدة للحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية ، ولكن تبقى حقيقة أنه حتى مجرد البدء في التفاوض بشأن معاهدة لم يعد أمرا ممكنا • ولم تعد له أولوية ، وفي المقابل فان معاهدة عدم الانتشار تحظى بهذه الأولوية •

نحن جميعا نؤيد عدم الانتشار ، بشكل أو بآخر • وكثيرون منا يعارضون المخترعات نفسها التي يجب ألا تنتشر ، وهي الأسلحة النووية • فلو لم توجد أسلحة نووية ، لما وجد أى احتمال لخطر الانتشار • ولكن هل من الصواب ، حتى في ظل الهدف الموضوعي الأكثر تحديدا وهو عدم الانتشار ، أن نجادل وكأن الحقيقة البينة هي أن معاهدة عدم الانتشار هي الوسيلة الوحيدة الملائمة ؟

ان دولا مختلفة لا تأخذ بهذا الرأى • فالصاق مضامين غير مسؤولة وعواقب منذرة بممارسة هذا الحق الذى لا ينكر ، هو اعتقاد في سذاجة الناس وغفلتهم • فهل منا من يمكن أن يتصور أن مخاطر المنازعات النووية يمكن أن تزول ، أو حتى تقل ، لو تم التصديق على معاهدة عدم الانتشار بشكلها الحالي من جميع الدول بلا استثناء ، في وقت تبقى آلاف الرؤوس الحربية النووية التي يعج بها العالم ومنظومات الاطلاق المصممة لنقلها الى أهدافها ، على حالها لم تمس ؟ فأين يكمن خطر نشوب الحرب النووية ؟ أفي الدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار ؟ لعل من المستصوب أن يبقى ثمة قدر من الاحساس بالتناسب ؟

كذلك جرى التأكيد ، في ٢٩ آذار / مارس ، على أن معاهدة منع الانتشار هي " الصك الدولي الوحيد القائم الذى تلتزم في ظله قانونيا الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية ، بنزع السلاح النووى ، بمعنى أنها قد تعهدت بالدخول بحسن نية في مفاوضات من أجل هذه الغاية " • وهذا الجزء الأخير من المعلومات يجيء في وقته ، اذ أن الواقع هو أن التعهد الوحيد الذى تلتزم به الدول الحائزة للأسلحة النووية في ظل معاهدة عدم الانتشار هو الدخول في مفاوضات ، وليس نزع السلاح ، بل ليس وقف سباق التسلح النووى • وفضلا عن ذلك ، فان هذا التعهد البسيط لا يخضع لأى نوع من الرقابة فيما يتعلق بدرجة الوفاء به ، ولا يخضع بالطبع لأى عقاب في حالة انتهاكه • ومع هذا ، فنحن جميعا نعلم كيف كان احترام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار •

ويحاجون الآن بأن مسألة الفشل في الوفاء بالالتزام ، اذا كان للمرء أن يتطوع بالحديث عن التزام ، المنصوص عليه في المادة السادسة لا يجوز أن تناقشها بلدان ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار • وهم ينكرون عليها الحق في ذلك • وهذا أمر ، أقل ما يقال فيه أنه مثير للدهشة • ومن ثم فهم يحاجون ، دفاعا عن قبول معاهدة عدم الانتشار ، بأنها تتضمن التزامات لصالح البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية والبلدان الحائزة للأسلحة النووية على السواء ، ويضربون بالمادة السادسة مثلا لتلك الأخيرة • أما عندما يضطر بلد الى اتخاذ قرار من قرارات السيادة في هذا المجال فيقوم باجراء تحليلاته للمعاهدة ويخلص الى أن الالتزامات غير متكافئة وان الوفاء بها يتم ، على أية حال ، في بعض الحالات دون بعضها الآخر ، فان هذا لا يعتبر ، من وجهة النظر التي أشير اليها ، سببا ينبغي أن يساق لرفض المعاهدة • وينبغي للبلد أن ينضم ، على أية حال ، لمعاهدة عدم الانتشار ، مهما كان رأيه فيها ، حتى يمكنه حينئذ أن ينتقدها أو يتحدث عن مثالبها ، وهو الأمر الذى يحدوه ، على وجه التحديد ، على عدم الانضمام اليها •

ولا أريد أن أطيل الحديث عن هذه المسألة ، الا أن هناك بعض الاعتبارات التي لا يمكن تناسيها • فكل المواقف جديرة بالاحترام ، وليس هناك صك دولي يعلو فوق مستوى الوزن والتقييم • ولا يكفي ما يقوم عليه الصك من نوايا ، مهما كانت تستحق المديح • فالمهم هو الطريقة التي توضع بها هذه النوايا موضع التنفيذ •

وقليلة هي الوثائق التي تفتح الباب لنوع من المانوية بشأنها • ومهما كان الأمر ، فان معاهدة عدم الانتشار ليست من تلك الوثائق • انها ، ببساطة ، وسيلة لكنها ليست الوسيلة الوحيدة ، للوصول الى غاية •

وعلاوة على ماسبق ، فان حاضر الانسانية ومستقبلها ليسا رهنا بمستقبل صك يتزايد الحديث عنه في هذا الصدد • ان الخطر الذى يتهدد الإنسانية بالفناء اليوم يكمن في شيء آخر ، يكمن في مجالات لا يجدر بالمرء أن يعيد ذكرها • وينبغي تنسيق الجهود التي يبذلها الأعضاء الرئيسيون والعاملون في المجتمع الدولي وتوجيهها نحو احراز تقدم في تلك المجالات بدلا

توجيهها لا يجاد متغيرات جديدة بشأن الموضوع الخالد الذى هو " نزع سلاح من نزع سلاحه" • ولا مناص ، بدلا من مطاردة الأشباح ، من مواجهة الواقع ، والواقع الذى لابد أن نعيشه اليوم واقع فظيع •

ان معظم البنود في جدول أعمال هذا المؤتمر لتستدعي اتخاذ اجراء قوى وحاسم وفورى ، ومنها مثلا البنود ١ و ٢ و ٣ و ٥ التي تتسم بأهمية والحاح عاجلين • والأغلبية العظمى لأعضاء هذا المحفل مستعدة للبدء في الحال • ولا ينقص الا ارادة قلة قليلة جدا من الدول • فلم لا ينهض هؤلاء للحاق بالآخرين ، حتى نستطيع في نهاية المطاف أن نشرع في العمل الذى يرجى منا القيام به ؟

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

وأعطي الكلمة الآن للسيد ميخايلوفتش ممثل يوغوسلافيا •

السيد ميخايلوفتش (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، أود اليوم أن أقدم لورقة العمل التي أعدها الوفد اليوغوسلافي ، وهي الوثيقة CD/482 المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ وعنوانها " تدابير التحقق الوطنية " ، وقد وزعت من قبل على الوفود • ان الهدف من هذه الورقة هو عرض بعض وجهات نظرنا التي نأمل أن تكون مفيدة في المفاوضات الأخرى بشأن اعداد الاتفاقية • غير أنها لا تمثل الموقف النهائي للوفد اليوغوسلافي ، ومن الممكن تنقيحها أثناء سير المفاوضات •

ومنذ استهل النظر في حظر بحث وتطوير الاسلحة الكيميائية وانتاجها وتدميرها ، ساد الاعتراف على نطاق واسع بأن التحقق ينبغي أن يقوم على الجمع بين تدابير وطنية ودولية ملائمة يكون من شأنها أن تكمل وتستوفي بعضها بعضا ، ومن ثم توفر نظاما مقبولا يكفل بدوره تنفيذ الحظر تنفيذا فعالا •

وتنطلق ورقة العمل أساسا من الرأى المقبول بصفة عامة والقائل بأنه لا يمكن ضمان تنفيذ حظر الانتاج وتدمير المخزونات ومرافق الانتاج أو تحويلها ، ضمانا أكيدا الا عن طريق نظام فعال للتحقق الدولي من الامتثال لاتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية •

ونحن ، مع هذا ، نعتبر أنه يمكن لتدابير التحقق الوطنية أن تقوم أيضا بدور في تنفيذ أحكام الاتفاقية في جميع مراحلها • بيد أنه يلزم التأكيد على أنه ينبغي بمجرد بدء تنفيذ الاتفاقية أن يقوم تعاون وثيق بين هيئة دولية وهيئة وطنية في كل الانشطة المتعلقة بالاتفاقية • ومن المفهوم أن هذا التعاون المتبادل لا يمكن تحقيقه الا في مناخ من الثقة العامة • ولقد دلت المفاوضات التي جرت حتى الآن ، بما لا يحتمل اللبس ، على أن كل دولة طرف ملزمة بأن تنشئ هيئة وطنية ينبغي لها أن تعاون في عمل الهيئة الدولية وتدعمه في مجال تنفيذ تدابير التحقق • كذلك ينبغي أن تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية بأن تمنح في نطاق الحدود التي تسمح بها أنظمتها الادارية والقانونية ، أى نشاط يشكل انتهاكا للاتفاقية ، ويعتبر التصنيف القائم الذى يقسم المواد الكيميائية السامة الى ثلاث فئات هي : المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية ، والمواد الكيميائية المهلكة الأخرى ، والمواد الكيميائية الضارة الأخرى ، تصنيفا يمكن أن يتخذ أساسا لتنفيذ تدابير التحقق من جانب الهيئة الوطنية ، ولتحديد مستوى التحقق أيضا • وفي هذه العملية يصبح التعاون الوثيق مع الهيئة الوطنية أمرا مستصوبا • الا أننا نعتقد بامكانية تنفيذ التحقق من المواد الكيميائية الأقل سمية والمواد الكيميائية المهلكة والضارة الاخرى ، ومن سلائف عوامل الحرب الكيميائية ، في كل المراحل تقريبا باشراف الهيئة الوطنية • ويأتي اقتراح هذا الشكل من أشكال التحقق من المواد الكيميائية الأقل سمية من أن أغلبية هذه المواد الكيميائية يشار اليها اليوم على أنها مواد كيميائية

مزدوجة الغرض، وهي تستعمل على نطاق واسع في الأغراض السلمية • ومن نافلة القول أن الدولة الطرف التي تنتج هذه المواد الكيميائية لابد لها من أن تقدم ما يثبت الغرض من التحويل ومن مرافق انتاجها والمستعملين النهائيين لهذه المواد •

غير أنه لابد من الاشارة الى أنه ، حتى في هذه الحالة ، ينبغي الاتفاق المسبق فيما بين جميع الدول الأطراف على تدابير التحقق الوطنية كما ينبغي أن تشكل هذه التدابير في كل لحظة أساسا واضحا وسليما للحفاظ على دوام الثقة فيما بين الأطراف • ومن الطبيعي أن هذه الثقة لا يمكن أن تتوافر الا على أساس بيانات موضوعية وموثوق بها تقدمها كل هيئة وطنية عن طريق اخطار اللجنة الاستشارية بصورة منتظمة عن تدابير التحقق التي يجرى تنفيذها •

وبعبارة أخرى ينبغي تنظيم الرقابة على انتاج المواد الكيميائية المهلكة والضارة الأخرى والمواد الكيميائية المزدوجة الغرض والسلائف وعلى تحويلها لأغراض مباحة ، تنظيما يكفل توفير معلومات موثوق بها في جميع الأوقات • ولكي يمكن التوصل الى نظام فعال للتحقق والحفاظ على دوام الثقة بين الدول الأطراف ، يلزم الاتفاق على التعاون فيما بين الدول التي ستكون أطرافا ، خلال مرحلة اعداد الاتفاقية، على أساس تبادل المعلومات التقنية ، والتوحيد القياسي للطرق واستعمال نظم للرصد معروفة ومضمونة ، وكذلك على أساس استحداث نظام متوافق للحاسبات الالكترونية •

وسيكون من شأن هذا التعاون أن ييسر أيضا ، عند الاقتضاء ، ممارسة رقابة عن طريق الهيئة الدولية • وسيكون هذا هو الحال اذا حدث ، بمرور الوقت، أي تغير في عملية انتاج أي من المواد الكيميائية المزدوجة الغرض، أو اذا استحدث نظام تكنولوجي جديد ، أو اذا ازدادت الطاقة الانتاجية • وعلاوة على ذلك ، اذا حدث ، على أساس المعلومات الواردة في شكل تقارير ، التي تقدمها الهيئة الوطنية الى اللجنة الاستشارية ، أن استنتج أن تغيرا قد طرأ على الانتاج ، يجوز للجنة الاستشارية أن تقترح أن تنظم الدولة الطرف المعنية أيضا رقابة دولية على مرفق الانتاج المذكور •

ومن ناحية أخرى ، نرى أن من الممكن ايجاد الثقة بين الدول الأطراف أيضا عن طريق تشكيل وهيكل الهيئة الوطنية • فنحن نعتقد أنه الى جانب تشكيلها من ممثلي مؤسسات مختلفة في الدول الأطراف ، ينبغي أيضا أن تضم ، على أساس طوعي ، ممثلا للدولة الطرف ، تقترحه اللجنة الاستشارية بالاتفاق مع البلد المتلقي •

ويتحدد أساسا دور ومهام هيئة التحقق الوطنية بمقتضى قانون ذلك البلد بعينه • وبغض النظر عن تباين الأنظمة الادارية والاقتصادية في كثير من الدول الأطراف في الاتفاقية تباينا كبيرا ، فنحن نعتقد أنه ينبغي أن يكون هيكل وتشكيل ومهام الهيئة الوطنية على نحو يكفل الكفاءة والمقدرة والموضوعية والثقة اللازمة في التعاون الوثيق مع جميع المؤسسات الدولية بصدد تنفيذ الاتفاقية •

وقد قصد بالأفكار الأساسية التي اشتملت عليها ورقة العمل الاشارة الى ما للتحقق الوطني والدولي مجتمعين من ضرورة وفائدة لحظر الأسلحة الكيميائية • ومع ذلك، حين يثور شك ، في أن التدابير الوطنية غير كافية ، سينبغي بداهة أن تعطى الأولوية لايجاد نظام دولي للتحقق متفق عليه • ونحن نأمل أن تسهم هذه الورقة في صياغة أحكام مرضية لاتفاقية خاصة بنظام التحقق • وشكرا ، سيادة الرئيس •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السيد ممثل يوغوسلافيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

وأعطي الكلمة الآن للسيد السفير ولد رويس ممثل الجزائر •

السيد بشير ولد رويس (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / أبريل ١٩٨٤ وأن أؤكد لكم تعاون الوفد الجزائري الكامل معكم في أداءكم لمهامكم .

كذلك أتوجه بالتهنئة الى السيد داتكو للطريقة التي قاد بها عملنا خلال شهر آذار / مارس .

كما ينضم الوفد الجزائري اليكم في الترحيب الذي أعربتم عنه بالسيد جان مارتنسون، وكيل الأمين العام .

وأود أن أشير اليوم بايجاز الى المسألة التي نعتبرها في غاية الأهمية، والتي أعطيت أولوية كاملة في جدول أعمالنا — وهي مسألة نزع السلاح النووي .

ان الأسلحة النووية، لمالها من قوة تدمير هائلة، قد أثارت سخطا واسع النطاق لا يزال يتنامى مع التوسع في الترسانات ومع تزايد التهديد بالخطر النووي . فما أطول الشوط الذي قطعه الناس في ادراكهم للخطر النووي، ابتداء من ادانة الأسلحة النووية في عدد قليل من الدوائر العلمية في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة، الى حركات الاحتجاج الواسعة الانتشار التي نشهدها اليوم !

ومنذ أن نشأت حركة عدم الانحياز، وهي تؤيد مطالب المجتمع الدولي من أجل نزع السلاح النووي . وقد أدت جهودها الى عقد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي يمكن اعتبارها، بلا نزاع، نقطة متقدمة على طريق السعي المشترك الى التماس حلول للمشاكل المتصلة بسباق التسلح .

وقد جاء الاعراب عن الرغبة في القضاء على التهديد النووي حين اعتمد بتوافق الآراء برنامج عمل حظي فيه نزع السلاح النووي بالأولوية المطلقة .

وقد أدى تسارع سباق التسلح الى تركيز الاهتمام على الحاجة الملحة الى القضاء على أخطار نشوب حرب نووية، حيث حدد هذا القضاء بأنه الهدف العاجل، كما حدد القضاء الكامل على الأسلحة النووية بأنه الهدف النهائي .

كذلك كانت الدورة الاستثنائية الأولى فرصة سانحة لصياغة استراتيجية متماسكة لنزع السلاح تدور حول العنصر الجوهري لنزع السلاح النووي، وحددت مراحلها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية .

والى جانب مفاوضات نزع السلاح النووي، وضعت الوثيقة الختامية تصورا لتنفيذ تدبيرين يتسمان بأهمية عالية، هما وقف تجارب الأسلحة النووية، وما سمي بضمانات الأمن السلبية . ومن ثم فان الأطراف المشتركة في المفاوضات الثلاثية لحظر تجارب الأسلحة النووية مدعوة الى اكمال مفاوضاتها بصورة عاجلة وتقديم النتائج التي تتوصل اليها الى هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح بغية النظر فيها على نحو كامل . كذلك دعيت الدول الحائزة للأسلحة النووية الى اتخاذ خطوات ترمي الى اعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها .

وقد تبدو اعادة التأكيد هذه على الأحكام المعروفة الواردة في الوثيقة الختامية أمرا غير لازم الى حد ما . غير أن هذا العمل يبدو لنا أساسيا لاجراء أي تقييم لعملية مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف . والمسألة تتعلق بوثيقة اعتمدت بتوافق الآراء وتأكدت صلاحيتها، بتوافق الآراء أيضا، في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

وبعد انقضاء ست سنوات على اعتماد برنامج العمل نجد أن توافق الآراء للأسف لم ينعكس بعد على شكل اعتماد تدابير محددة لوقف سباق التسلح وعكس اتجاه مساره •

وقد توقفت المحادثات الثلاثية • ومازالت الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح ممنوعة من الدخول في مفاوضات بشأن القضايا ذات الأولوية ، وهي بالتحديد : حظر تجارب الأسلحة النووية ، ووقف سباق التسلح ، ونزع السلاح النووى ، ومنع نشوب حرب نووية • ووصلت مفاوضات ضمانات الأمن السلبية الى طريق مسدود • فهي تصطدم دائما برفض دول معينة حائزة للأسلحة النووية اعطاء ضمانات غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها •

ودون أن نقلل من ضخامة المهمة ومن تعقيدات القضايا النووية فانه لا مناص من الاقرار بأن الأسباب الأولية لهذا المأزق انما تكمن في الافتقار الى التوفيق السياسي من جانب دول بعينها حائزة للأسلحة النووية •

وقد ظهر هذا الموقف المؤسف لدول بعينها تتحمل مسؤولية خاصة في عملية نزع السلاح النووى ، في رفضها في قلب نظام أولويات بنود جدول الأعمال وتحويل المؤتمر الى محفل حوار لا تأثير له على مفاوضات نزع السلاح النووى •

ومن الحجج التي قدمت لتحول دون دخول مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات لنزع السلاح النووى ، حجة لابد لنا من رفضها رفضا قاطعا ، وهي : القول بأن القضايا النووية من شأن الدول الحائزة للأسلحة النووية دون غيرها •

فبدلا من المفاوضات المشار اليها في الوثيقة الختامية لا يقترح علينا الا عقد اجتماعات غير رسمية تتيح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الفرصة لكي تبث قلقها •

ومن ثم ، تقلصت رتبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من " شريك كامل " في السعي من أجل حل مشترك لمسألة تتعلق بأمن جميع الدول ، الى مجرد رتبة " متظلم " يسمح له تفضلا بحقه في التعبير عن رأيه في المسألة •

ويتناقض هذا الموقف تناقضا مباشرا مع أحكام الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨، التي تقر بحق جميع الدول في المشاركة على قدم المساواة في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي تمس أمنها الوطني بشكل مباشر •

فهل يمكن ، جديا ، الادعاء بأن القضايا النووية لا تمس الأمن الوطني للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ؟ ان مثل هذا الادعاء ينطوى على امتهان للمصالح الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي اختارت أن تبقى بعيدا عن نطاق الحلفين العسكريين • فهل يتعين التذكير بأن المصالح الأمنية الحيوية لجميع الدول مهددة من مجرد وجود الأسلحة النووية ؟ ان دراسات كثيرة عن الأسلحة النووية تؤكد المصير المشترك المحتوم أن تجرنا اليه أسلحة من خصائصها ألا تميز بين محارب في حرب نووية وغير محارب • واذا كان احتياز أسلحة نووية يلقي على كاهل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في عملية نزع السلاح ، فانه لا يمكن لهذه المسؤولية أن تكون استثنارية •

والربط بين احتياز نوع معين من الأسلحة ، والحق في الاشتراك في مفاوضات لحظر هذا النوع من الأسلحة يعادل ببساطة استبعاد الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء من المفاوضات الجارية في هذا المؤتمر • وهذا ينطبق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى اتفاقية الأسلحة الاشعاعية •

وثمة حجة اخرى لا نستطيع قبولها • تلك هي استحداث تمييز بين : الدول غير الحائـــزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار • والتي لها ، من هذا الموقع ، الحق في مساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، هذا من جهة •

ومن جهة اخرى ، الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لم تنضم للمعاهدة لأسبـــاب يعرفها الجميع ، والتي " توجد في مركز لا يمكنها " من انتقاد الانتشار الرأسي للأسلحة النوويـة • ومصدر هذه النظرة هو الرغبة في وضع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في موقف المتفـرج فـــي مفاوضات نزع السلاح النووى •

أما بالنسبة للصلة التي يرغبون في ايجادها بين عدم الانضمام لمعاهدة عدم الانتشـــار والموقف ازاء هدف عدم انتشار الأسلحة النووية ، فهي صلة ، في رأينا ، لا تقوم على ساقين •

وتستند تلك الصلة الى مفهوم لعدم انتشار الأسلحة النووية لا نقبله لأنه يسقط من الحساب جانبا محددا من جوانب هذا الانتشار ، هو على وجه التحديد ، الانتشار الأفقي • فلكي يصدقنا الجميع ، ينبغي أن يكون مفهومنا لفكرة عدم الانتشار مفهوما شاملا ، في اطار بعديها ، الرأســـي والأفقي • أما قصر خطر انتشار الأسلحة النووية على الانتشار الأفقي الافتراضي فهو تنحية للخطـــر الحقيقي — المتمثل في وجود ترسانات نووية هائلة •

وهذا التمييز ذاته بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عـــدم الانتشار ، والدول التي ليست أطرافا في ذلك الصك ، نراه أيضا في بعض الاعلانات التي تصـــدر من طرف واحد عما يسمى بضمانات الأمن السلبية • وهذا التمييز الذى ينعكس في تهديد ضمنـــي باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا تشملها الاعلانـــات الصادرة من طرف واحد ، هو أيضا تمييز لا نقبله على وجه الاطلاق •

ويجب ألا تخضع ضمانات الأمن السلبية لأى نوع من الاستثناء أو التحديد ، انها ، فـــي رأينا ، لا بد أن تكون غير مشروطة وأن تكون عالمية النطاق •

وبغض النظر عن الموقف من معاهدة عدم الانتشار أو من غيرها من الصكوك القانونية الدولية ، فان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خارج التكتلات العسكرية تدين بالاجماع وجود الأسلحـة النووية ذاته • ولقد بادرت بكثير من المقترحات الرامية الى تحقيق هدف منع انتشار الأسلحة النووية منعا حقيقيا • وتكفي الاشارة الى وثائق حركة بلدان عدم الانحياز والى وثائق مجموعة الـ ٢١ للتدليل على هذه الرغبة المشتركة في كسر الحلقة المفرغة لتصاعد سباق التسلح •

الرئيس (الكلمة بالانكليزيـة): أشكر السيد ممثل الجزائر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس • وبذلك تختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم • فهل يرغب أى عضو آخـــر في أن تعطى له الكلمة ؟ انني أعتزم الآن تعليق الجلسة العامة على أن نعقد بعد خمس دقائـــق جلسة غير رسمية للنظر في بعض المسائل التنظيمية • تعلق الجلسة العامة •

علقت الجلسة الساعة ١٢/٢٥ واستؤنفت الساعـــة ١٣/٠٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزيـة): أعلن استئناف الجلسة العامة لمؤتمر نـــزع السلاح • قد تلقينا كما تعلمون طلبا من سويسرا للاشتراك في الجلسات العامة للمؤتمر • وقد عممت الأمانـــة مشروع المقرر بهذا الخصوص وهو الذى تضمنته ورقة العمل رقم ١٢٥ • فاذا لم يكن ثمة اعتـــراض ، فسأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد مشروع المقرر •

وقد تقرر ذلك •

لعلكم تذكرون أن مجموعة الـ ٢١ طلبت في الجلسة العامة الماضية أن تعرض على المؤتمر الوثيقة CD/492 ، المقدمة من المجموعة والمعنونة " مشروع ولاية للهيئة الفرعية المخصصة لحظر التجارب النووية " ، وذلك لاتخاذ مقرر بشأنها في هذه الجلسة العامة • وبناء على ذلك، فانني أعتزم طرح تلك الوثيقة لاتخاذ مقرر • غير أنني قبل ذلك أود أن أسأل عما اذا كان أي عضو يرغب في أن تعطى له الكلمة •

وأعطي الكلمة لممثل الأرجنتين بصفته منسق مجموعة الـ ٢١ •

السيد كاراساليس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : في الجلسة العامة يوم الخميس ٢٩ آذار / مارس قمتم ، السيد الرئيس ، بصفتكم منسق مجموعة الـ ٢١ بالتقديم للوثيقة CD/492 التي تضمنت مشروع ولاية للجنة المخصصة المزمع انشاؤها بشأن البند ١ من جدول أعمالنا وعنوانه " حظر التجارب النووية " • وفي تلك المناسبة ، وفي معرض شرحكم لموقف مجموعة الـ ٢١ وتأكيدكم على الحاجة الماسة للبدء في مفاوضات بشأن تلك القضية ، رجوتم أن يعتمد المؤتمر مقررا بشأن النص الوارد في الوثيقة CD/492 ، في جلستنا العامة لهذا اليوم •

وليس في نيتي أن أشرع في تحليل للأسباب الجوهرية الداعية لموقفنا • فقد قامت جميع وفود مجموعتنا بهذا العمل مرارا • وفضلا عن ذلك ، فان موقفنا والعمل المحدود الذي أنجز في عام ١٩٨٣ في هذه الهيئة التفاوضية قد انعكسا في تقرير لجنة نزع السلاح الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين • الا أنني أود التأكيد على أن رئيس مؤتمر نزع السلاح ، بعد أن أخذ في اعتباره اصرار وفود كثيرة ، وبصفة أولية اصرار مجموعة الـ ٢١ ، قد شرع في عقد سلسلة من الجلسات غير الرسمية حتى يمكن التوصل الى توافق آراء ييسر البدء بمفاوضات فعالة بغية انجاز اتفاق بشأن الحظر الكامل للتجارب النووية ، من خلال انشاء هيئة فرعية بهذا الخصوص تكون لها ولاية ملائمة ••

وعلى مدار تلك المشاورات ، أظهرت مجموعة الـ ٢١ ، من خلال المتحدث باسمها ، روح التعاون على نطاق واسع • وذكّرت بوجود مشروع ولاية قدمته المجموعة في عام ١٩٨١ وتضمنته الوثيقة CD/181 ، توفر فيه قدر ملائم من المرونة • أما مشروع الولاية (CD/438) الذي قدمه في ٢٤ شباط / فبراير عضو في مجموعة الـ ٢١ ، هو وفد المكسيك ، فكان أيضا مطروحا على مائدة التفاوض • كذلك كانت هناك امكانيات أخرى ، كانت مجموعة الـ ٢١ على استعداد للنظر فيها •

ان الفترة الطويلة التي انقضت على بدء المباحثات بشأن هذه القضية ، والطريق المسدود الذي يدل عليه هذا الجهد ، هما بالتحديد اللذان يدفعان بمجموعة الـ ٢١ الى أن ترجو من هذا المحفل أن يتخذ مقررا في هذه المسألة ذات الأولوية العالية •

لقد دخل مؤتمر نزع السلاح ، بالفعل ، شهره الثالث والأخير من الجزء الأول من دورته لعام ١٩٨٤ ، وهو بالرغم من ذلك ، لا يزال غير قادر على انشاء لجنة مخصصة لواحد من البنود الرئيسية في جدول الأعمال • واقتصرت معالجة هذا البند في المؤتمر على جلستين عامتين ، سمعنا فيهما مجددا تأكيدات على الاهتمام وحسن النية ، وشهدنا مواقف وبيانات ليست دائما على اتفاق مع المواقف التي تظهر في المشاورات غير الرسمية •

ان الفجوة شاسعة بين ما ظلت الأغلبية العظمى للمجتمع الدولي تنادي به لأكثر من ثلاثين عاما ، واستجابة هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح لهذا القلق الذي له ما يبرره تماما • وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مر السنين أكثر من ٤٠ قرارا في هذا الموضوع • وكان آخر اتفاق ، جزئي ، في هذا الصدد قد أبرم منذ أكثر من ٢٠ عاما •

وكانت جهود أعضاء مجموعة الـ ٢١ ، دائما ، في طليعة الجهود الدولية المبذولة في هذا الميدان ، وكانوا يمثلون القوة الدافعة وراء النظر في هذه القضية في لجنة نزع السلاح •

ان الوقت الذي انقضى منذ ذلك الحين ، وما تجلى حتى الآن من عدم القدرة على الشروع في مفاوضات موضوعية بشأن البند ١ من جدول أعمالنا لهما مصدر القلق العميق الذي يساور مجموعة الـ ٢١ • ونحن على يقين من أن المؤتمر لا يستطيع ، ولا ينبغي له ، أن يواصل ارجاء اتخاذ مقرر • بل انه ، على العكس من ذلك ، ينبغي أن يشرع بنشاط في عمل ظل مؤجلا لزمن طال أمده •

ومن أجل هذا الغرض ، قدمت مجموعة الـ ٢١ الوثيقة CD/492 متضمنة مشروع ولاية يعد ، في رأينا ، ملائما لما تقتضيه المعالجة العاجلة والسليمة لهذه القضية • ولا بد لي أن أكرر أن مشروع الولاية هذا لا يختلف ، مع تعديلات شكلية طفيفة ، عن مشروع الولاية الذي قدمه وفد المكسيك في ٢٤ شباط / فبراير ، وبعبارة أخرى ، فانه معروض منذ أكثر من شهر لتنظر فيه الوفود جميعا •

وتأمل مجموعة الـ ٢١ أن يكون مشروع الولاية هذا ، الذي يحمل اللجنة المخصصة للبند مسؤولية البدء الفوري في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية ، وبذل الجهد لضمان احالة مشروع لهذه المعاهدة الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، أهلا لموافقة هذا المؤتمر ، كما طلبنا ذلك رسميا في الأسبوع الماضي • وبهذه الطريقة تكون قد بدأنا نستجيب للقلق العميق الذي يساور المجتمع الدولي والذي أعرب عنه مرارا ولا من مجيب •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الأرجنتين • وأعطي الكلمة للممثل هنغاريا •

السيد فاجدا (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : أشكركم ، سيادة الرئيس • وسيقوم رئيس وفدي في القريب العاجل بواجبه ازاءكم في احدى جلساتنا القادمة •

والى أن يحين ذلك ، اسمحوا لي أن أعبر الآن عن مقدار سعادة الوفد الهنغاري اذ يراكم ترأسون مؤتمر نزع السلاح ، وأن أؤكد لكم أيضا في هذه اللحظة ، كامل تعاوننا في كل ما تبذلون من جهد بغية انجاز تقدم كبير في سعينا المشترك •

ان وفود البلدان الاشتراكية التي يتشرف وفدي الآن بالتحدث باسمها ، لتود الاعراب عن ثقتها بأنكم ، سيادة الرئيس ، ستبذلون قصارى جهدكم حتى يمكن التوصل الى انشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية تكون لها ولاية من شأنها تيسير الدخول في مفاوضات حقيقية بشأن مشروع المعاهدة المعنية • واني لواثق بأن لا يكاد يكون هناك وفد واحد في هذه القاعة يمكن أن يساوره شك في مقاصد وأماني البلدان الاشتراكية بصدد ما نتحدث عنه • ان سجلنا واضح ومعروف تماما ، وليس هناك ما يدعو لشرحه بمزيد من التفصيل في هذا المقام • قد يكفي فقط أن نوضح أن ورقة العمل (CD/484) التي أدرجها هذا الصباح سفير الجمهورية الديمقراطية الألمانية الموقر نيابة عن البلدان الاشتراكية ، ومنها جمهورية هنغاريا الشعبية ، فيما يتعلق بالتدابير اللازمة لمنع نشوب حرب نووية ، تتضمن اشارة واضحة الى الحاجة الماسة للتوصل الى حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية باعتبار ذلك خطوة أساسية نحو وقف التحسينات والتطويرات النوعية للأسلحة النووية • ان ورقة العمل (CD/492) المقدمة من مجموعة الـ ٢١ والمتعلقة بمشروع ولاية لهيئة فرعية مخصصة لحظر التجارب النووية لتعكس بوضوح التطلعات ذاتها والحاجة الملحة ذاتها وهو ما ييسر للبلدان الاشتراكية أن تتفق تماما مع وجهة النظر تلك ومع المقترح • ومشروع الولاية المقدم من مجموعة الـ ٢١ يشبه الى حد ما ، المشروع الذي قدمه وفدنا في منتصف شباط / فبراير في الوثيقة CD/434 • لذلك فان البلدان الاشتراكية ترحب بهذا الرأي الجديد للموقف ، من مجموعة الـ ٢١ وتؤيده تأييدا كاملا • شكرا ، سيادة الرئيس •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل هنغاريا • وأعطي الكلمة لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •

السيد بروكوفييف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان الاتحاد السوفياتي كان وما يزال يعلق بالغ الأهمية على قضية وجود حظر شامل للتجارب النووية •

وموقف الاتحاد السوفياتي من حظر التجارب النووية قد تحدد مرارا وبوضوح تام على مختلف الصعد • وأمام مؤتمر نزع السلاح مشروع سوفياتي للنظر فيه عنوانه " أحكام أساسية لمعاهدة للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية " يقدم ، فيما نعتقد ، أساسا عمليا لمفاوضات متعددة الأطراف تجرى في هذا الشأن ، كما يأخذ في الحسبان ملاحظات مجموعة كبيرة من الدول • لقد دعا الاتحاد السوفياتي باستمرار الى التبكير في ابرام معاهدة للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية •

وعلى أساس هذا الموقف المبدئي ، فاننا نؤيد ، مع البلدان الاشتراكية الاخرى ، تأييدا كاملا الولاية للجنة المخصصة للبند ١ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح كما اقترحتها مجموعة الـ ٢١ وتضمنتها الوثيقة CD/492 •

ونحن نعتبر أن هذه الولاية تيسر للجنة المخصصة أن تضع مشروع اتفاق بشأن القضية على أساس تقبله كل الأطراف ، وذلك ، وهو غني عن القول ، اذا توفر حسن النية والاهتمام بابرام مثل هذا الاتفاق • وهذه الولاية تيسر الدخول في مفاوضات بشأن جميع العناصر الأساسية لقضية حظر التجارب النووية ، بما في ذلك مشاكل الرقابة والتحقق من الامتثال للاتفاقية المقبلة • ونحن نقف بحزم الى جانب جعل حظر التجارب النووية واقعا عمليا • وكل ما يتطلبه النجاح في هذا المسعى هو أن تعبر الولايات المتحدة وأوثق حليفاتها ، في نهاية الأمر ، أذنا صاغية لمطلب الأغلبية الساحقة للدول وأن تبدى الارادة السياسية والاستعداد لايجاد حل ايجابي لهذه المشكلة المعاصرة الرئيسية والملحة •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية • وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة •

السيد ميدلتون (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : أشكركم ، سيادة الرئيس وباسم وفدى أود أولا أن أشارك من رحب بكم في رئاسة المؤتمر لشهر نيسان / أبريل •

سيادة الرئيس ، ان موقف وفدى فيما يتعلق بجوهر المسألة التي أمامنا قد حدده السيد لوس ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في ١٤ شباط / فبراير ، ونظرا لضيق الوقت المتاح لنا فلن أكرر ما قاله حينذاك • واكتفي بالقول ، بصدد مشروع الولاية المعروض أمامنا اليوم لاتخاذ مقرر بشأنه ، انه لا يعدو أن يكون واحدا بين عدد من الموضوعات التي كانت مادة لمشاورات غير رسمية أجراها سلفكم الموقر ، السفير داتكو •

ووفدى يؤيد تماما اقتراح استمرار هذه المشاورات حتى نصل الى مقرر وسط حقيقي ، والى توافق آراء حقيقي • ولهذا السبب فاننا نعتبر ان الوقت لم يحن بعد لاتخاذ مقرر بشأن مشروع واحد بعينه اليوم • ولذا فليس بوسعنا أن نوافق على اعتماد مشروع المقرر هذا كما هو معروض أمامنا •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة • وهل هناك أى وفد آخر يرغب في أن تعطى له الكلمة ؟ انني أعطي الكلمة لممثل استراليا •

السيد بتلر (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : أشكركم ، سيادة الرئيس •

ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أعطى فيها الكلمة ، باعتبارى رئيسا للوفد الاسترالي ، في جلسة عامة بعد توليكم رئاسة مؤتمرنا ، فاسمحوا لي أن أهنئكم بذلك • اننا سعداء اذ نرى ممثل سرى لانكا في مقعد الرئاسة ، فهو بلد قريب جدا من استراليا ولنا معه صلات طويلة ومتينة •

كذلك فأنتم تعلمون جيدا ، سيادة الرئيس، أننا ، أنتم وأنا ، قد التقينا لأول مرة قبل مايزيد قليلا عن ١٧ عاما ، فرؤيتي لكم في منصب الرئاسة هذا يسرني سرورا شخصيا على نحو خاص • ونحن واثقون أنكم ستوجهون عمل هذا المؤتمر بمهارة وحكمة وكذلك ، فيما اعتقده من خلال المنظور الاخلاقي الذى أشرتم اليه صباح هذا اليوم والذى يميز أهل سرى لانكا ، كما أعرفهم •

ان وفدى قلق ازاء الأسلوب الذى استخدم هنا اليوم • ذلك أن هناك مشروع ولاية مماثلا تقريبا لذلك الوارد في الوثيقة CD/492 لا يزال معروضا على المؤتمر منذ فترة من الزمن • ومن الصحيح أيضا أن نهجا أخرى مقترحة بشأن هذه المسألة لا تزال أمام المؤتمر ، بصورة رسمية أو غير رسمية ، منذ فترة من الزمن • ولدى وفدى انطباع واضح أنه بمزيد من المشاورات كان من الممكن للمشاكل الجوهرية قيد النظر أن تحل أو هي ، في اعتقادى ، ستحل • ان أمامنا مشاكل جوهرية ، وأود أن أشير لواحدة منها ، ألا وهي ، المسألة التي ترد عادة تحت عنوان " النطاق "• ان مشروع الولاية هذا يقصر نظر الهيئة الفرعية المخصصة على تجارب الأسلحة النووية • ويراود حكومتي أمل عظيم في أن تأتي المعاهدة التي ننتظرها بشوق والتي نرتبط بها ارتباطا وثيقا ، أوسع نطاقا من معاهدة كهذه ، وأن تأتي شاملة لجميع التجارب النووية ، بلا استثناء •

لذلك فان وفدى يود أن يشهد اعتماد ولاية تعكس هذا الهدف ، وهو الهدف الذى التزمت به مرارا فيما اعتقد ، أغلبية الوفود التي تحدثت في هذا الموضوع أمام هذا المؤتمر وأمام اللجنة التي سبقته • ومع ذلك ، فحين يترجم هذا الالتزام الى ولاية ممكنة فانها تقيد من خيث النطاق • ويود وفدى أن يرى هذه المشاورات وقد تواصلت • وكما ذكرت في جلساتنا غير الرسمية ، فان هناك افكارا أخرى بعضها من نتاج الحكومة الاسترالية •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل استراليا على الملاحظات الرقيقة الموجهة الى بلدى والي شخصيا •

وما لم يكن هناك ممثلون آخرون يرغبون في أن تعطى لهم الكلمة ، فانني أود أن أختتم مناقشاتنا في هذا الموضوع •

وواضح ، في ضوء البيانات التي ألقيت الآن ، أنه لا يوجد توافق آراء على مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/492 •

فهل يود أى عضو أن تعطى له الكلمة في هذه المرحلة ؟ انني أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين •

السيد كاراساليس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : أود الادلاء ببيان قصير باسم مجموعة الـ ٢١ ، آملا أن يكون الأخير لهذا اليوم • وهاكم البيان •

في ضوء ما تكشف الآن ، فان مجموعة الـ ٢١ ، بل ومؤتمر نزع السلاح ذاته والمجتمع الدولي عموما شعرت مرة أخرى ، أو لا تزال تشعر بالاحتباط بالنسبة لجهودها من أجل انشاء صك ملائم للبدء في مفاوضات هادفة بشأن معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية • وبالرغم من كل الجهود والمرونة التي أبدتها مجموعة الـ ٢١ بغية التوصل الى اتفاق على ولاية مناسبة للجنة المخصصة المقرر انشاؤها لبند جدول الأعمال ، فقد كشف ما أبدته بعض الوفود من رفض أو صعوبات ، عن استحالة التوصل الى توافق آراء ، في الوقت الحاضر على الأقل ، على هذه القضية التي تحظى بالأولوية •

ومع هذا ، فان مجموعة الـ ٢١ مستعدة ، بروح التعاون التي لا تفارقها ، أن تنظر في أى مقترح يقدمه أى وفد في هذه المسألة ، ولا سيما ما تقدمه تلك الوفود التي لم تمكن مؤتمر نزع

السلاح حتى الآن ، كما أشرت سلفا ، من البدء في مفاوضات جادة بشأن هذه المعاهدة ، التي هي البند الأول من جدول أعمالنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الأرجنتين . ونظرا لعدم وجود عمل آخر لهذا اليوم ، فانني أعتزم رفع الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٥ نيسان / أبريل الساعة ١٠/٣٠ . ترفع الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠